المبحث الثالث

قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي والعراقي نحو الاندماج والتكتل .

1- سمات القطاع المصرفي العربي

أ- هيكلية القطاع

يضم القطاع المصرفي العربي، حسب إحصاءات عام 2000، 477 مصرفاً منها 353 مصرفاً محلياً، 109 مصرفاً أجنبياً، 15 مصرفاً مشتركاً. ويمكن تصنيف المصارف المحلية كالآتي: 253 مصرفاً تجارياً، 45 مصرفاً استثمارياً، و 55 مصرفاً متخصصاً في مجالات الاستثمار والإنماء الصناعي والزراعي والإسكاني وتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي قد حقق نمواً كمياً ونوعياً حيث بلغ عدد الفروع المصرفية 9426 فرعاً بالمقارنة بـ 9169 فرعاً عام .1999 وعلى الرغم من ذلك فما زالت المصارف العربية صغيرة الحجم حيث تمثل 1% فقط من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف عالمي، ونحو 2% من رؤوس أموالها وحوالي 3% من أرباحها الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اختلالاً في توزيع المصارف بين الدول العربية. ففي حين يبلغ عدد المصارف في لبنان مثلا 66 مصرفاً، فإن القطاع المصرفي اللبناني لا يمثل إلا نحو 7% فقط من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هناك 46 مصرفاً لكن حصتها لا تزيد عن 12% من السوق العربية، بينما، في السوق المصرفي السعودي، ثمة 11 مصرفاً فقط في حين يشكل القطاع المصرفي السعودي حوالي 22% من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي.

ب- الكثافة المصرفية:

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة. وهي متدنية في العالم إذ لا تتجاوز 0.4 على مستوى الوطن العربي مع ملاحظة التفاوت من دولة إلى أخرى، كما هو مبين في الجدول التالي:

(1)

1 % أو اكثر	لبنان- البحرين- الإمارات- عمان
1 - 0.6%	الأردن- قطر الكويت- السعودية
0.5– 0.3%	المغرب- ليبيا- الجزائر
اقل من0.3%	السودان- مصر- سوريا
0.8%	اليمن

ج- درجة التركيز:

إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد :

- استأثر أكبر 25 مصرفاً عربياً العام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59% من الموجودات، و حوالي 46% من حجم القروض واكثر من 65% من الودائع وبنحو 56% من حقوق المساهمين.

- استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات-الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75% من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع.

وفي ما يلي الجدول رقم (2) يبين الحصص النسبية لمصارف الدول العربية من القطاع المصرفي العربي عام 2000

جدول(1) مجلة اتحاد المصارف العربية

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	21.6	23.7	19.3
مصر	19.4	22.6	19.4
الإمارات	12.2	14.6	15.5
الكويت	8.5	8.8	8.8
لبنان	7.3	4.5	7.9
المغرب	5.9	5.4	6.1
ليبيا	4.5	2.8	4.8
تونس	3.95	6.3	2.6
الأردن	2.9	3.1	2.2
قطر	2.5	2.4	2.3
سوريا	2.5	1.6	1.6
أخرى	8.75	4.2	9.5

د- كفاية رأس المال (الملاءة):

ثمة مؤشرات عدة بهذا الصدد أهمها:

- زادت حقوق المساهمين إلى 56.7 مليار دولار عام 2000 من 33.9 مليار دولار عام 1995.
- ارتفعت نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من 14.7% عام 1995إلى 16.5% عام 2000.
- ارتفعت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي من 9.4% عام 1995 إلى 11.7% عام 2000.

الجدول(2) مجلة اتحاد المصارف العربية

جدول رقم (3) تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي العربي

(مليار دولار)

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجمل الموجودات	361.1	373.2	410	444.8	455.8	483.1
مجمل الودائع المصرفية	230	235	275	303.2	328.4	343.3
حقوق المساهمين	33.9	35.1	37.1	46.7	53.5	56.7
إجمالـي المطلوبات (القروض والتسليفات)	213	221.6	235	267.3	339.4	349.5
نسبة السيولة	(...)	23.3	23.6	27.3	24.0	25.5
الأرباح الصافية	(...)	(...)	6	6.8	7.5	7.8

هـ - النشاط الإقراضي:

- هناك توجه واضح للتحرير المالي وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات الفائدة.

- سجلت المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف التجارية العربية تحسنا ملحوظا النصف الثاني من التسعينات. أذ بلغ المعدل السنوي لنمو الموجودات خلال الفترة 1995 - 2000 حوالي 6% في حين بلغ معدل نمو الودائع نحو 8.5% والقروض حوالي .10.8%

تتراوح نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط بين 23.3% و 27.3 % خلال الفترة من 1996-2000 وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.

جدول(3) المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001.

- مـا زال القطـاع الـتجاري يسـتحوذ على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.
- مـا زالـت القروض قصيرة الأجل تهيمن على نشاط الإقراض المصرفي العربي.